

هو المعلوم من الاطلاق حيث العهد في الخارج خصوصاً في الجمع فان الجمعية ونية الفصل
الافراد ونوع الجمعية من حيث هو هذا ما عليه المحققون وبما ذكره المصنف نظراً لانه
جعل العهد الذي يقدّم على الاستعارة ينطبق على البعض متيقن وهذا معارضاً للاستعارة
انما قامه واكثر استعارة في الشعر واحوط في الحكم اعني الاعجاب والتدب والحمد والثناء
وان كان العوض حوط في الالاحة ومنقوض بعريف الماهية فانه لا يوجد في الماهية
وقد جعله من اخص الاستعارة في ما كان له لا يفيد فانه قد يرد على ما يفيد الاسم
بدون اللام وهذا عموماً ولو شاء لتفوض بعريف العهد الذي قام به القابض في الشعر
لان لانه النكرة على حصة غير معينة اطهر من لانه على بعض الحقيقة ولهذا سيجوز ان
المعهود الذي في المعنى كالكثرة فان قيل يعتبر منه العهدة في الدهن في المعنى عن التلوها فلما
وكذلك يعتبر في تعريف الماهية خصوصاً في الدهن والاشارة اليها ليمتد من اسم الجنس الكثرة
مثل ربح ورجح والرجح في الجملة توفيق العهد الذي على قرينة العهدة وعدم
الاستعارة مما يتفوق عليه وقد صرح به المصنف ايضاً حيث مثل بعد ذلك بتعريف
الماهية المناسخة من الاستعارة في نحو اكلت الخبز وشربت الماء لانعني بالمعهود الذي لا
مثل ذلك مما يدل القرينة على انه لا يفرّد من نفس الحقيقة وللعضد من الكثرة والجمع
دون المعين واذا كان هذا لتعريف الماهية فليت شعري ما معنى العهد الذي لفت
على الاستعارة وما اسم بعض الماهية حيث لا يكون الحكم على الافراد كما في قولنا الاسنان
جوار ياطق عندى عشرة اواحد او اسم على مثل كسوت زينا الاراسه او عن ذلك مثل صمت
هذا الشهر الا يوم كذا واكرمت هو الرجال الا ربنا فلا يكون الاستعارة في ليل العوم
اجيب بوجه الاول المستثنى منه في مثل هذه الصور وان لم يكن بما لكنه
ينفصل صيغة عوم باعتبارها بصح الاستعارة وهو متصاف بالمعروف اي جميع اجزاء
العشر واعضائه وبان هذا الشهر واحد هذا الجمع الثاني ان المراد الاستعارة
منقول غير محصور على العوم وذلك لان الاستعارة في الاستعانة المتصاحبات
المستثناة من جعل الالاحه تكون الاستعارة خارجة ومعه على الدخول تحت الحكم فلا
فيه من اعتبار المعدود فان كان محصوراً شاملاً للمستثنى من العوم العوم الواحد وريد للراس

والشهر لليوم والجماعة التي فيهم زيد لزيد صح الاستعانة والالاحه من استعارة لبقا
المستثنى وعينه ميصح احرازه الثالث ان المراد استعانة بما هو من افراد مدلول اللفظ لاما
هو من اجزائه كما في الصور المذكورة لاقبال فالمستثنى في مثل ما في الرجال لا يرد اليه
الافراد لان افراد الجمع عموم الاحاد لا يقول الصحاح ان الحكم في الجمع المعروف
العين المحصوراً فانه هو على الاحاد دون الجمع ستمها ذم الاستعارة والاستعارة او يقول
المراد افراد مدلول اللفظ وهو هذا الرجل **قوله** فالسنة حرامهم الله
الجمع المعروف باللام بخارج عن الجنس وهذا ما ذكره ابيه العربية في مثل فلان يركب الخيل
ويكسر الشبابة يبصر له الجنس للقطع ان ليس القصد في العهد والاستعارة في ليل العوم
المتعارف والمستثنى العبد ولا يكسر الناس عنده لاولاد لان اسم الجنس جمع فيه غير له
الملك في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير آدم صلى الله عليه وسلم كانت حقيقة
الجنس محصنة ولم يستقر كثره افراده والواحد هو المتيقن في حاله عند الاطلاق وعدم
الاستعارة وان الا ان يؤتى العوم محمد لا تحت قطعاً وصدقاً بانه وحده لانه يوك
حصة لا تشبه الا النسبة فصار كانه نوي المحازم هذا الجنس غير له النكرة بحضرة
الاشياء كما اذا حلف بركب الخيل يحصل البركوب في قولهم في الغنى مثل لآل كمال النساء
اي واحدة منه في قوله تعالى اما الصدقات للفقراء يكون معناها ان حسن البركوب
الفقير يجوز الصرف الى واحد ذلك لان الاستعارة ليس بمستقيم الا بصير المعنى الى كل
صدقة لكل فقير لا يقال بل المعنى لجميع الصدقات لجميع الفقير ومعنا بله الجمع بالجمع لبعض
اصسام الاحاد والاشياء كل فرد من هذا الجمع كما تقول لولم ازل هذا معني
الاستعارة بالمطلوب حاصل وهو جواز صرف البركوب الى فقير واحد **قوله** معاني هذا
الوجه وهو ان يكون هذا الجمع للجنس حرف الام معمول دلالة على تعريف الجنس اي
الاشارة الى هذا الجنس من الالاحس ومعنى الجمعه باق من وجه لان الجنس يدل على
الكثرة لصفته معني انه مفهوم على لا ينتج من كذا الكثير منه لا بمعنى ان الكثير جزء منه وهذا
معنى قولنا الاسلام اكل جنس يضمن الجمع لغنى الجمعه وهو الكثير في وجه وان
يطلق من جهة حال على الواحد والاشياء لان يقول لير احوال ان يكون الجملة على ما صح الاطلاق
الجمع عليه حقيقة باعتبار عهده وحصونه في الدهن يكون اللام معمولاً والجمعه باقية

لان حقيقة كماله واليه عمل
لا يرد من وجه النساء في صور
وعرضهم انه لا يصدق قضاء